الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الأستاذة: عبد الكريم سهام – جامعة البليدة –

ملخص.

إن سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسعيها لتحرير تجارتها الخارجية سيعرض المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى منافسة شديدة من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها، لذا يجب عليها وحتى تستطيع مواجهة المنافسة العالمية المتزايدة أن تقوم بتحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية، كما تسعى إلى تحسين محيطها الاقتصادي ويتم ذلك من خلال تأهيلها بهدف تحسين تنافسيتها لمواجهة المنافسة الدولية، وفي هذا الإطار تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة لترقية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظرا للامتيازات العديدة التي تقدمها خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، وتخفيض التكاليف واقتسام المخاطر بين الشركاء، كما أنها تمثل حلا ملائما لمختلف المشاكل وذلك من حيث الحصول على مصادر التمويل والتكنولوجيا، كما تعتبر عاملا مهما للدخول إلى الأسواق الدولية.

Résumé

La volonté de l'Algérie d'intégrer l'économie mondiale, en signant l'accord d'association avec l'Union Européenne, et sa recherche pour la libération du commerce extérieur ont pour corollaire d'exposer les petites et moyennes entreprises algériennes à une forte concurrence des entreprises étrangères, notamment celles européennes. Et pour qu'elles puissent faire face à cette concurrence mondiale qui ne cesse d'augmenter, les entreprises algériennes doivent donc améliorer leurs systèmes managériaux, valoriser et remettre à niveau leurs ressources humaines et optimiser leur environnement économique.

Pour ce faire, une réadaptation et une mise à niveau sont nécessaires pour améliorer leur compétitivité à l'échelle internationale. Dans ce contexte, le partenariat étranger « l'association étrangère » constitue une opportunité importante pour la promotion et la mise à niveau des PME algériennes vu les nombreux privilèges qu'il fournit, plus particulièrement dans le secteur du transfert des compétences et des expériences managériales et la réduction des coûts, et grâce au partage des risques entre les associés. Il représente aussi une solution appropriée à plusieurs problèmes en ce qu'il permet d'accéder à de nouvelles technologie et sources de financement, et il est également un facteur important pour pénétrer les marchés internationaux.

مقدمة.

لقد أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة منها بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول حيث أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة مع تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح التي تعرفها أغلب الدول ومنها الجزائر التي شهدت بدورها تغيرات هامة نتجت أساسا عن رغبتها في الاندماج ضمن حركية الاقتصاد العالمي.

إن هذه التغيرات أثرت بشكل كبير على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة التي واجهت منافسة شديدة من قبل الشركات الأجنبية، لذا فقد أصبح من الضروري إدخال تغييرات عليها والبحث عن الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الحادة واكتساب مزايا تنافسية وتدعيم الحصص السوقية وتأهيل طرق إنتاجها وأنظمتها التسييرية، وهذا ما يتطلب إتباع إستراتيجية الشراكة مع المؤسسات الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لتأهيلها خاصة مع تسارع الاتجاه نحو ظاهرة تدويل الإنتاج إضافة إلى ظهور التكتلات والتحالفات الاقتصادية التي توسع الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت الشراكة الأجنبية في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين أداءها، ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن الاستفادة من فرص الشراكة مع المؤسسات الأجنبية في تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؟.**

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على ثلاثة محاور أساسية هي:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مفاهيم أساسية حول الشراكة الأجنبية.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية.

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في إطار التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق إلى تعريفها وخصائصها، أهميتها وتطور تعدادها في الجزائر.

1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي:[1]

- تشغل من شخص واحد إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

1.1.1. المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 ملايين دينار جزائري.

2.1.1. المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

3.1.1. المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون ومليارى دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100و500 مليون دينار جزائري.

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات مما يعطيها أهمية كبيرة لدى المستثمرين وخاصة في القطاع الخاص ومن هذه الخصائص نجد:[2]

- صغر الحجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية؛
- الضآلة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم ومحدودية التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته؛
- تأقلم هذه المؤسسات مع الخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج والهياكل؛
- قلة التدرج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر؛
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية وإدماج كل مبادرة في الإبداع؛
- سهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات وقلة تكاليفه الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة، مع خلق مدا خيل جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد؛

سرعة توفر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

3.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتركز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- تعتبر أداة هامة لخلق فرص العمل؛
- تعتبر إحدى الآليات لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي؛[3]
- التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخدم هدف العدالة في توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة؛[4]

– تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع؛

– تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ويخفف من مشاكل الإسكان وتلوث البيئة في المدن الكبيرة؛

– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مهم في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛

– المساعدة في معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية، مثل الاختلال بين الادخار والاستثمار حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية؛[5]

– إن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة العاملة في مجال الصناعة يساعد على تطوير الفنون الإنتاجية المحلية ودفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية جيدة؛[6]

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة و بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه.[7]

4.1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من ثلاث فئات رئيسية تتمثل في القطاع الخاص والقطاع العام إضافة إلى النشاطات الحرفية ونوضح تطور تعدادها فيما يلي:[8]

1.4.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

في نهاية سنة 2007 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 293.946 مؤسسة خاصة، بما يعني نموا ايجابيا يقدر ب 24.140 مؤسسة مقارنة بسنة 2006. أما في نهاية سنة 2008 فقد بلغت 392.013 مؤسسة خاصة وهي تمثل نسبة 75,45% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة .2008

2.4.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

لقد شهدت نهاية سنة 2007 تراجعا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الجزائرية حيث أصبح عددها 666 مؤسسة بعدما بلغت 739 مؤسسة سنة 2006. وفي نهاية سنة 2008 بلغت 626 مؤسسة عمومية كما تراجع عدد العمال في سنة 2007 من 57146 عامل إلى 52786 عامل في سنة 2008 وبذلك مثل القطاع العام نسبة 0,12 % من النسبة الإجمالية لسنة 2008.

3.4.1. النشاطات الحرفية:

بلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية في 2007 حسب تصريحات 31 غرفة للصناعة التقليدية والحرف 116347 نشاط حرفي، أما في نهاية سنة 2008 فقد بلغ عدد النشاطات الحرفية 126887 بما يعادل نسبة 24,42% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2008.

وبذلك بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة 519.526 مؤسسة سنة 2008 في حين تم تسجيل 410.959 مؤسسة سنة 2007.

2. مفاهيم أساسية حول الشراكة الأجنبية.

تعتبر الشراكة الأجنبية من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية المعاصرة في العالم حيث وضع المنطق الاقتصادي المعاصر أسس ومبادئ التعاون والاتحاد في مجالات عديدة.

1.2. مفهوم الشراكة الأجنبية.

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفها B.Ponson على أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها, فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة, فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة, أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.[9]

كما تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة.[10]

إن كلا من التحالف الاستراتيجي والشراكة هما شكلان من أشكال التعاون إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها، كما تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوع خاص من الشراكة، إلا انه غالبا ما يستعمل المصطلحان كبديلان لبعضهما البعض، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.

2.2. أنواع الشراكة الأجنبية.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية عدة أنواع تبعا لعدة تصنيفات نذكر منها:

1.2.2. أنواع الشراكة الأجنبية حسب القطاعات.

- الشراكة التجارية: تقتصر الشراكة التجارية على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن احد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الآخر، ويرتكز هذا النوع على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات وهذا الشكل يخص جانب التسويق بشكل كبير.[11]

- الشراكة الصناعية: إن الشراكة الصناعية تخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز أعمال صناعية من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف.[12]

– الشراكة الخدماتية: تلجأ العديد من المؤسسات إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة تخص إدارة وتسيير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة تسير من طرف الشريك المحلي للاستفادة منها ومن مهارات الغير[13].

– الشراكة المالية: يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة مؤسسة معينة في رأسمال مؤسسة أخرى أو أكثر، وتتخذ هذه الشراكة طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة وتطور مصالح الشركاء.[14]

– الشراكة التقنية: تتضمن الشراكة التقنية نقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في العمليات الإنتاجية، وتتضمن اتفاقية البحث والتطوير واتفاقية نقل المعرفة واتفاقية الترخيص.[15]

2.2.2. أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف.

يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية وقد تكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر كما يمكن أن تكون المشاركة إما:[16]

– شراكة تعاقدية: الشراكة التعاقدية هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة وهذا النوع من الشراكة يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

– المشاركة بحصص رأس المال: في هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص ...

3.2.2. أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة.

يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة فنجد:[17]

– الشراكة العمومية: وهي تلك الشراكة التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية؛

– الشراكة الخاصة: وهي التي تتم بين شركات خاصة؛

– الشراكة المختلطة: وهي التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

3.2. آثار الشراكة الأجنبية.

تتنافس معظم دول العالم على استقطاب الشركات الأجنبية نظرا لما تحققه من آثار تنعكس على كل من المؤسسة المحلية والأجنبية ونورد ذلك فيما يلي:

1.3.2. آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة المحلية.

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي:[18]

– الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛

– تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

– ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛

– الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛

– تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.[19]

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.[20]

2.3.2. آثار الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأجنبية.

تتمثل أهم الآثار التي تحققها المؤسسة الأجنبية في إطار الشراكة مع مؤسسة محلية في الآتي:[21]

– في حالة نجاح مشروع الشراكة فإن المؤسسات الأجنبية وفي إطار الامتيازات الممنوحة من طرف الدول المضيفة يمكنها امتلاك تلك المشاريع؛

– الاستفادة من نقص تكاليف اليد العاملة ووفرة المواد الأولية في الدول المضيفة؛

– وفرة الأسواق وقلة المنافسين يتيح لها السيطرة على السوق وتحقيق مستويات أعلى من الأرباح؛

– تساعد التسهيلات الممنوحة للشركات الأجنبية من معرفة السوق المحلية وإنشاء قنوات توزيع جديدة بأقل التكاليف ومن ثم الاستفادة من امتياز دخول السوق المحلية بتكاليف ومخاطر أقل؛

– إزالة القيود البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف الشريك حكومة أو مؤسسات محلية عمومية.

4.2. العوامل المساعدة على دخول الجزائر في الشراكة الأجنبية.

لقد سعت الجزائر منذ بداية الاستقلال الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال سياسة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الشراكة الأجنبية ولقد ساعدها في ذلك جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية نوضحها فيما يلي:

1.4.2. العوامل الداخلية.

تتمثل أهم العوامل الداخلية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الأتي:

– الإصلاحات الاقتصادية.

لقد باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية والدولية الجديدة حيث فتحت الباب على عمليات الخوصصة والشراكة والانفتاح على الأسواق العالمية، والانتقال من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال منذ سنة 1988 وذلك من أجل فتح فضاء معتبر للشركاء الأجانب، فضاء خال من العراقيل والبيروقراطية.

– المؤهلات الذاتية الجزائر.

لقد تميزت الجزائر في السنوات الأخيرة بالديناميكية وسرعة الحركية كما تميزت بالاستقرار والأمن والنمو الاقتصادي خاصة مع القوانين المتعاقبة التي تكرس تحرر السوق مما فسح المجال للمنافسة بين السلع سواء من حيث الجودة أو من حيث السعر مما انعكس إيجابا على مصلحة المستهلك، الأمر الذي جعل السوق الجزائري من أنشط الأسواق في المنطقة العربية والأورو متوسطية.[22]

وتتوفر الجزائر على شبكة كثيفة من المنشآت القاعدية، كما أنها تزخر بمصادر معتبرة في مجال الطاقة والمناجم والصيد البحري، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة لا تحتاج سوى إلى توزيع السكان عليها على نحو أمثل، وتتوفر على منظومة قوية في حقل التعليم العالي والتكوين.[23]

لذا فتعتبر الجزائر دولة غنية تتمتع بثروات مادية ومالية وبشرية هائلة تحتاج إلى الاستغلال الأمثل وهي توفر الجو الملائم لاستقطاب أنظار الشركاء الأجانب.

2.4.2. العوامل الخارجية.

تتمثل أهم العوامل الخارجية التي ساعدت الجزائر على اعتماد الشراكة الأجنبية في الآتي:

– العولمة: إن تنامي ظاهرة العولمة يعتبر سببا رئيسيا لاعتماد الشراكة الأجنبية حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول، والجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات ومواجهة التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة فإنها فتحت الباب لتشجيع عمليات الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.

– توقيع اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي: إن الجزائر وعلى غرار أغلب الدول المتوسطية هي دولة نامية تعاني من مشاكل الديون الخارجية ومن المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وضآلة معدلات الاستثمار، لذا فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن أجل جذب الشركات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا.

– الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة: إن رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي وبناءا على قناعتها الراسخة في ضرورة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فقد سعت جاهدة من أجل ضمان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال تقديمها لطلب الانضمام ودخولها في مفاوضات عديدة.

3. تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الأجنبية.

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في كافة الدول النامية إذ أصبح يحظى بكل الرعاية والاهتمام كنتيجة منطقية لوعي الحكومات والدول بأهمية تأهيل المؤسسات وبضرورة تحسين تنافسيتها لمواجهة التحديات التي أفرزتها التغيرات العالمية.

1.3. مفهوم ودوافع تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن التأهيل هو مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات

العالمية.[24] كما يعبر التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة.[25]

ومما سبق يمكننا القول أن برنامج التأهيل يعبر عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة، وتكتسي عملية التأهيل أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، كما أنها وسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات وتعزيز وتحسين قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

وتتمثل أهم الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[26]

- تحديات المنافسة الخارجية؛
- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها؛
- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛
- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

2.3. برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

قامت الجزائر بعقد اتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62,9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوربي.[27]

ويرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي:[28]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات؛
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي.

وفي نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات

البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.[29]

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد كثيرا بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي 2009، حيث تضمن هذا البرنامج تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب دعم النوعية في إنتاجها، من خلال إرساء نظام النوعية والقياسة على مستوى تلك المؤسسات، بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لا سيما مع الاتحاد الأوروبي.[30]

3.3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.[31] ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد التقييس والابتكار التكنولوجي.[32] ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.[33]

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي:[34]

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

ومنذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:[35]

1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أبدت رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

4.3. الشراكة الأجنبية كوسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

إن واقع المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة يبرز عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للسوق المحلية من سلع وخدمات سواء من حيث الجودة أو الكمية أو السعر فمعظمها غير قادرة على استيفاء الشروط الموضوعية واكتساب مواصفات الجودة التي أصبحت من العوامل الأساسية لاكتساب قدرات تنافسية في السوق المحلية أو عند نفاذها إلى الأسواق الدولية، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاجها وأسعار منتجاتها مما يحرمها من اكتساب مزايا نسبية تسمح لها بالتخصص في إنتاجها لذا فإن رفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على إحداث التغيير والتجديد على مستوى هياكلها الإنتاجية وطرقها التنظيمية والتسييرية وفترات التسليم وطرح منتجاتها في السوق وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة والبحث والتطوير والإبداع وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق...[36]

وفي هذا الاطار تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة هامة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كونها تساهم في تحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال ما يلي:[37]

– الحصول على المعرفة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة التي تحوزها المؤسسات الأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية مما يؤثر إيجابا على جودة المنتجات وبالتالي زيادة درجة ولاء المستهلكين؛

– اكتساب المسيرين الجزائريين للخبرة والتقنيات الجديدة من خلال الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية التي تمتلك وسائل تسييرية حديثة من شأنها إضافة قيمة للمؤسسات الجزائرية إضافة إلى مشاركتها في عمليات الإدارة والتنظيم؛

– تخفيض التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تلعب التكاليف دورا هاما في قياس تنافسية المؤسسة ومدى تأهيلها نظرا لتأثيرها على الأسعار مما يؤثر على الطلب على المنتجات وبالتالي التأثير على حجم المبيعات والإيرادات؛

– رفع معدلات الربح حيث أن تخفيض التكاليف نتيجة لزيادة حجم الإنتاج سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأرباح كما أن تحقيق معدلات عالية من الأرباح وبصورة مستمرة يؤدي إلى ضمان بقاء المؤسسة ضمن قطاع نشاطها وتوسيع مجال تواجدها في الأسواق الدولية؛

– ارتفاع المبيعات المحلية وتوسيع نطاق تواجد هذه المؤسسات على مستوى الأسواق العالمية نظرا لزيادة حجم الإنتاج وارتفاع جودة المنتجات نتيجة لاستعمال أحدث التكنولوجيا وبالتالي زيادة درجة رضا المستهلكين عن المنتجات التي تتميز بجودتها العالية وأسعارها المنخفضة؛

– تحسين الإنتاجية من خلال ارتفاع حجم الإنتاج الكلي وانخفاض حجم عوامل الإنتاج المستعملة نتيجة للتقدم التكنولوجي؛

– الحصول على مصادر جديدة للتمويل مما يساعدها على متابعة نشاطاتها بصفة مستمرة وتوسيع مجالات نشاطاتها نظرا لتوفرها على الأموال اللازمة لذلك.

لذا فتعتبر الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وبتظافر الجهود

والإمكانيات والمؤهلات بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية يكون الأداء المحقق أكثر تميزا ويستفيد كل طرف من أثر تآزر الموارد والإمكانيات.

خاتمة.

من خلال تحليلنا لهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملة من النتائج أهمها ما يلي:

– تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا، إلا أنها تعاني من جملة من الصعوبات أهمها الصعوبات التسييرية والتمويلية والتكنولوجية مما يتطلب الاهتمام الجدي بها؛

– تعتبر الشراكة الأجنبية إستراتيجية هامة تنتهجها معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف أيضا إلى مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها إستراتيجية تمكن من استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تعاونية؛

– تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة خارج قطاع المحروقات ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر تستوجب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، والعمل على إخراجها من دائرة التقييد إلى آفاق الاحتراف وتحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، ورفع أدائها الاقتصادي وذلك من خلال الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية واكتساب التجارب والخبرات التي تحوزها والاستفادة منها؛

– إن النتائج المحققة من برامج التأهيل المسطرة هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها؛

– إن نجاح برامج التأهيل يتطلب الاهتمام بمختلف وظائف المؤسسة ونشاطاتها كما تحتاج عملية التأهيل إلى جلب الخبرات الأجنبية عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة العالمية العالية.

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم جملة من الاقتراحات أهمها:

– الاهتمام الجدي ببرامج التأهيل ومتابعتها؛

– الاهتمام بتأهيل الفرد البشري وتنمية قدراته وبث روح التفكير الإبداعي لديه؛

– تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج التأهيل؛

– توعية مسيري المؤسسات بأهمية برامج التأهيل وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

المراجع المعتمدة:

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص ص 5-6.

[2] : محمد زيدان، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التقليدية والحرفية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص ص 25-26.

[3] : مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ادارة وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في الاراضي الفلسطينية، مرجع إلكتروني http://www.pnic.gov.ps/index.html, (6/1/2012), (1999).

[4] : فلاح خلف الربيعي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق الواقع والآفاق، مجلة علوم إنسانية، العدد 28، ماي 2006، http://www.uluminsania.net/a133.htm ، تاريخ الإطلاع 2011/8/30 ص 03.

[5] : زامل شبيب الركاض، تنمية المنشآت الصغيرة، جريدة الرياض، العدد13962، 15 سبتمبر2006، http://www.alriyadh.com/2006/09/15/section.econ.law.html. ، تاريخ الإطلاع 2011/12/9

[6] : محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 16.

[7] : سعاد نائف برنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة، دار وائل، الأردن، 2005، ص 62.

[8] : نشرية المعلومات الاقتصادية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مؤشرات سنتي 2008/2007.

[9] : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 161.

[10] : قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/b150.htm ، العدد 29، السنة الرابعة، جويلية 2006، تم التحميل بتاريخ 15 دسيمبر 2011، ص 02.

[11] : بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002، ص 222.

[12] : قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[13] : رميدي عبد الوهاب / سماي علي، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال اقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 04.

[14] : بن حبيب عبد الرزاق / بومدين (م) حوالف رحيمة، مرجع سابق، ص 222.

[15] : قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[16] : فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999، ص 219.

[17] : قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 03.

[18] : بلالطة مبارك، أهمية الشراكة الاجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

[19] : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2003، ص 460-461.

[20] : محمد يعقوبي / لخضر عزي، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/a144.htm العدد 14، السنة الثانية أكتوبر 2004 تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011، ص 09.

[21] : بلالطة مبارك، مرجع سابق، ص 05.

[22] : حسام مبارك، نحو توسيع نشاط المؤسسة و بناء مجمع ضخم (ملف الاستثمار و الخوصصة)، دليل المستثمر العربي في الجزائر(الجزائر ملتقى الاستثمار العربي)، العدد الثاني، نوفمبر 2006، ص 44.

[23] : عمار سعداني، خطاب رئيس المجلس الشعبي الوطني في مراسم افتتاح الدورة الخريفية للمجلس، سبتمبر 2006، موقع الكتروني www.apn.dz/arabic/discours/discour_ouvr_03_09_2006.htm تم التحميل بتاريخ 15 جانفي 2012

[24] : قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص 1048.

[25] : Mise à niveau des entreprises, la chambre algérienne de commerce et d'industrie, site web, www.caci.com.dz/publicat/textemiseaniveau.htm. le 24/01/2012

[26] : قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص ص 1048-1049.

[27] : Accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne (ce que vous devez savoir), Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, octobre 2005, P 32.

[28] : Mustapha Benbada, la Mise à Niveau des PME/PMI, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Novembre 2006, P 08.

[29] : Programme d'appui aux PME/PMI: Des résultats et une expérience a transmettre, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007, P27.

[30] : مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، 03 جوان 2009، www.echoroukonline.com/ara/national/37548-200.html. تم التحميل بتاريخ 2011/07/10

[31] : القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 07.

[32] : مصطفى بن بادة، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، جريدة الشروق اليومي بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

[33] : Mustapha Ben Bada, Op,cit, P 32.

[34] : Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Octobre 2003, P 05.

[35] : رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 13/12 ماي 2010، ص ص 04-05.

[36] : لطرش ذهبية، استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

[37] : سهام عبد الكريم، دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، نوفمبر 2007، ص ص 127-128.